

178

من وزير الاقتصاد و المالية
إلى

الموضوع : طلب إيضاحات جبائية

المرجع : مكتوبكم بتاريخ 19 جاني 2015

لقد أقدتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ شركة للبعث العقاري تقوم ببيع شقق بالتقسيط للحرفاء على أساس ثمن بيع يساوي مثلا 50000 دينار، تدفع منه تسبقة ب 10000 دينار والباقي يدفع على 4 سنوات بمعدل 10000 دينار في السنة بداية من سنة 2013 إلى غاية سنة 2016 مبيّنين أنّ الأشغال تنتهي سنة 2014 ويتمّ خلالها تسليم الشقة للحريف دون أن يتمّ إبرام عقد البيع. كما أقدتم أنّ تكلفة الشقة المباعة بالتقسيط تبقى بالمخزون حتى تحرير عقد البيع النهائي وانتقال الملكية لفائدة الحريف بعد دفعه للثمن النهائي للعقار الموعود ببيعه.

وطلبتم على هذا الأساس، توضيحات عن الطريقة التي يتعين إتباعها لتسجيل رقم المعاملات المتعلقة بعمليات البيع المذكورة .

جوابا، يشرفني إعلامكم أنّ الربح الخاضع للضريبة بعنوان سنة مالية معينة يحدّد على أساس نتائج كل العمليات التي يتمّ تحقيقها خلال نفس السنة بصرف النظر عن تاريخ وطريقة الدفع وذلك عملا بمبدأ الديون المكتسبة لفائدة المؤسسة والديون الثابتة المتخلدة بذمتها (créance acquise et dette certaine) ومبدأ استقلالية السنوات المالية.

و بالتالي، و في الحالة الخاصة، إذا كانت عمليات البناء تتم حسب متطلبات المقنتني فإن الأمر يتعلق بإسداء خدمة و يتمّ اعتماد رقم المعاملات المحقق بهذا العنوان على أساس تقدّم الأشغال، حيث يتمّ الأخذ بعين الاعتبار لرقم المعاملات بالنسبة إلى سنة معينة باعتبار القسط من الخدمات التي تم تنفيذها خلال السنة المذكورة.

وفي خلاف ذلك أي إذا كانت عمليات البناء لا تتم حسب متطلبات المقتني فإنه يتم الأخذ بعين الاعتبار لرقم المعاملات المحقق بعنوان سنة تسليم المباني لأصحابها.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

المدير ^{و بتفويض منه} العام للدراسات
و ~~البحوث~~ الاقتصادية

الإمضاء : هيبية جراد اللواتي